

٢٢ مليار ليرة إيرادات حققها مشروع نقل الإحضارات من حسيبا

محمود الصالح

كشف وزير النقل علي حمود خلال اجتماع عمل موسع لكوادر المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية عن تحقيق إيرادات سنوية تقدر بقيمة ٢٢ مليار ليرة لعملية ربط موقع حسيبا في شبكة القطارات نتيجة نقل الإحضارات من هذه المنطقة إلى باقي محافظات القطر.

وبين حمود أن المشروع كان مطروحاً للتنفيذ منذ عام ١٩٨٧ ولكن أياً من الحكومات السابقة لم تتصد لتفنيده بالرغم من الريعية الاقتصادية التي يحققها، أما وصلة شنشرا إلى الصوامع كلفت ٣٣٧ مليوناً وحقت إيرادات للسنة الأولى بقيمة مليارين وثلاثمائة مليون ليرة.

وركز حمود على ضرورة العمل على وضع المقترحات التي من شأنها إزالة كل العقبات الموجودة في القوانين والأنظمة والقرارات والتي كانت تساعد على انتشار الفساد، مبيّناً أن سبب التركيز على قطاع المواصلات الطرقية خلال السنوات الماضية بشكل أكبر من قطاعات النقل الأخرى من سكك حديدية ونقل بحري ونقل جوي، أن هناك ضرورة كبيرة في إيصال شرايين الحياة إلى كل محافظة ومدينة، وعدم وجود إمكانية لفعل شيء كبير في النقل الجوي والبحري بسبب الحصار الدولي، وكذلك عدم القدرة على إعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية إلى مناطق واسعة.

وأشار الوزير إلى أنه في العام القادم سيتم إعطاء السكك الحديدية أهمية كبرى وذلك يجب أن يتفهم العاملون في المواصلات الطرقية سبب نقل ٤ مليارات ليرة من موازنة المواصلات الطرقية إلى موازنة السكك الحديدية بغية المضي بشكل مناسب في مشاريع السكك.

من جهته قدم المدير العام المؤسسة المواصلات الطرقية ياسر حيد شرحاً لما تم تنفيذه خلال العام الماضي، حيث بلغت الأعمال المنفذة ٤١ ملياراً وهي تساوي ٢٠٢ بالمئة من قيمة الأعمال المخططة، وأنه تم الانتهاء من تصفية ٩٩ عقداً لمشاريع مختلفة، وأجريت أعمال للصيانة بقيمة ٢٥ مليار ليرة.



من تحت قبة «الشعب» صالح دعا إلى طلب حاكم المركزي إلى اللجنة المختصة للتوضيح

الكزبري: «المركزي» خالف الدستور وطبيعة العدالة بقراره استعادة الدولارات من المواطنين الذين اشتروها في ٢٠١٢

◀ مرجانة: الحلبيون دفعوا ١٣٢ مليار ليرة قيمة أمبيرات في الأزمة ◀ حميدي: المواطن يلهث وراء الجمعيات الخيرية لتأمين علاجه

المباشرة لتكون النتائج مبدلاً لحملة توعية لتفادي المواطنين الإصابة بهذه الأمراض مستقبلاً.

وأشار زميله نضال شريطي إلى مشروع قانون تنظيم مهنة الحمامة الذي تم إعداده منذ سنة ونصف السنة، مؤكداً أنه لم يزل إلى الآن في أدرج الحكومة، مطالباً ببيان أسباب عدم إحالته على المجلس حتى اللحظة.

كما طالب النائب حسيب الطحان بالإسراع في تأهيل المحقق الجنوبي ووضع في الخدمة في أسرع وقت ممكن، وكشف زميله بطرس مرجانة أن أهالي حلب دفعوا أكثر من ١٣٢ مليار ليرة من جيوبهم لقاء أمبيرات الكهرباء خلال الأزمة وهذا الرقم في حده الأدنى، مضيفاً: سؤال واضح لوزير الكهرباء هل سيتم توليد الكهرباء في حلب أم لا؟ وطبعاً لم يجب عن هذا السؤال وكان جوابه أن هناك عقداً أولياً علماً أنه لا شيء اسمه عقد أولي.

وأضاف مرجانة: سأستد السؤال خطياً لوزير الكهرباء للإجابة عنه وتكون الإجابة محددة هل سيكون هناك توليد كهرباء أم لا؟

الجمعيات الخيرية لتأمين تكلفة علاجه، متسائلاً: لماذا نحقر المواطن لهذه الدرجة ونجعله يلهث وراء تلك الجمعيات؟

وشطب رئيس الجلسة رامي صالح كلمة «تحقير» إلا أن حميدي تدخل بقوله: هذه الكلمة في قاموس اللغة تعني «تصغيراً» فرد عليه صالح يريد حذفها بالعامية، فأجابه حميدي: أوجدوا لنا كلمة تدل على هذا الحال الذي يعانيه المواطن في هذا الموضوع.

ورد الوزير عبد الله على النائب حميدي بقوله: نتحدث عن العلاج في مشافي الدولة مجاناً ومنها المواساة حتى في العمل الجراحي إلا أن المشفى الأسد الجامعي وضع بعض الرسوم على العلاج وأبده في ذلك رئيس الجلسة صالح.

كما أشار النائب محمد فواز مسألة الإصابة بأمراض سرطان الثدي التي أصبحت كبيرة ولافتة للنظر خلال سنوات الحرب على البلاد بما يكلف الدولة مبالغ كبيرة، داعياً الدولة إلى دراسات عينات من هذا المرض لشرايح مختلفة من المجتمع للوقوف على الأسباب الحقيقية المباشرة وغير



والتشخيصية والجراحية والطبية التي تقدمها الهيئة. واعتبر حميدي أن هذا يخالف الدستور الذي تضمن أن الدولة تحمي صحة المواطن وتؤمن له وسائل الوقاية للمعالجة، مضيفاً: المواطن اليوم للأسف الشديد يلهث ويركض وراء

ولم تقتصر الموضوعات التي طرحها النواب على المركزي فكانت لهيئات المشافي العامة والجمعيات الخيرية نصيب في ذلك، ففتقر النائب نضال حميدي إلى القانون الصادر في عام ٢٠٠٩ الذي يسمح للهيئة الطبية أخذ أجور لقاء الخدمات العلاجية

ودعا رئيس الجلسة صالح إلى طلب حاكم المركزي إلى اللجنة المختصة في المجلس لتوضيح الموضوع بدلاً من الأخذ بالرد والمراسلات، إلا أن الكزبري أكد أنه سيجهز كتاباً خطياً وإرساله إلى مجلس الوزراء عبر وزير الدولة لشؤون المجلس عبد الله عبد الله.

دون شروط ومن ثم فإن القرار مخالف لطبيعة العدالة.

وأكد الكزبري أنه في النهاية المواطن اشترى سلعة تعتبر ملكاً له، متسائلاً: كيف بعد ست سنوات تطلبه بهذا الموضوع؟ وداعياً المركزي إلى ملاحقة الذين اشترى دولاراً فوق ٥٠٠ ألف دولار لأنهم بالفعل تجار.

ورأى الكزبري أنه نتيجة قرار المركزي المعقول أن يتم جمع الأموال التي تمت خسارتها نتيجة هذه القرارات الخاطئة من المواطنين العاديين الذين اشترى ١٠ أو ١٥ ألف دولار، مطالباً بإعادة توجيه كتاب إلى رئاسة الحكومة وليس فقط للمصرف بضرورة إلغاء هذا القرار مخالف للدستور وبالتحديد

وأيد كلام الكزبري زميله بطرس مرجانة، بينما عقب النائب طريف قوشري بقوله: بعض شركات الصرافة تم إغلاقها أو هرب أصحابها خارج البلد والمصرف المركزي يطلب إعصالات من مواطنين اشترى من هذه الشركات ومن ثم سبب ذلك إرباكاً لهم.

محمد منار حميجو

أثار العديد من النواب مواضيع مختلفة تحت قبة مجلس الشعب التي خلت من حضور الوزراء فكان للمصرف المركزي نصيب في هذه الجلسة فيما يتعلق بقراره المتضمن أنه يجب على المواطنين الذين اشترى ١٠ آلاف دولار وما فوق في عام ٢٠١٢ أن يقدموا وثائق أين صرفوها وإلا فإنهم مطالبون باسترجاعها بسعر الصرف الحالي؟

قرار المركزي لم يقنع النائب أحمد الكزبري الذي طالب عدة مرات تحت القبة أن يتم التراجع عنه وتبرير صدور مثل هذه القرارات، فأكد في جلسة اليوم الذي ترأسها أمين سر المجلس رامي صالح غياب رئيس المجلس ونائبه أن القرار مخالف للدستور وبالتحديد للفقرة ألف من المادة ٥١ التي تنص: أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

وفي مداخلة له تحت القبة أضاف الكزبري: لا يوجد أي نص قانوني يستند إليه المركزي في هذا القرار بوضع عقوبة على من اشترى الدولار في تلك الفترة وخصوصاً أن المركزي سمح بذلك

٥٠ مدجنة عادت إلى العمل لإنتاج الفروج في القنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

بين مدير الزراعة بالقنيطرة شامان الجمعة أن دائرة الإنتاج الحيواني بالمديرية قامت بتفعيل ٥٠ مدجنة على أرض المحافظة لتربية فروج اللحم وذلك بعد عودة الأمن والأمان لربوع القنيطرة، مبيّناً أن عدد المداجن التي كانت عاملة قبل الأزمة والمتجهة للفروج ١٠٧ مداخن. وأكد الجمعة تقديم مادة الحصوصات (المازوت) لكل مدجنة تمت إعادة تفعيلها وحسب الطاقة الإنتاجية حيث تقدر الكميات التي تم تخصيصها بنحو نصف مليون لتر، منوهاً إلى أن الطاقة الإنتاجية وبالحد الأدنى نحو ٤٠٠ طن من لحم الفروج ويكف فوج منتج.

وأكد مدير زراعة القنيطرة تفعيل ١٣ جاروشة علف مرخصة بشكل نظامي من عدد الجواريش التي كانت عاملة بالمحافظة وبالقيمة ١٨ جاروشة، مشيراً إلى إيصال الكهرباء إلى كافة المزارع بينما يتم تقديم مكونات المادة العلفية من المؤسسة العامة للأعلاف وعن طريق فرع القنيطرة.

يشار إلى أن عدد المداجن قبل الأزمة في المحافظة للفروج ١٨٧ منها ٩٩ مدجنة غير مرخصة، وعدد المداجن للفروج البيضاء والمرخصة أربع فقط وعدد مداجن أمات الفروج اثنتان، وبذلك فإن مجموع المداجن بالقنيطرة ١٩٣ مدجنة دون منشأة دواجن الدولة، على حين أن عدد الدجاج القروي نحو ٦٥ ألف طير والمنتج منها ٢٩٥٠٠، وإنتاجها السنوي من البيض نحو ٧٠٠ مليون بيضة وبالتنسبة للفروج البيضاء فعدد الطيور ٩١٠٠ طير والمنتج منها نحو ٧٠٠٠٠ وتغطي سنوياً نحو ١,٦ مليون بيضة، أما دجاج أو فروج اللحم فعدد الطيور نحو ٢,٧ مليون طير وتغطي لحماً نحو ٣٠١٣ طناً سنوياً أما لحم الدجاج القروي مع لحم الدجاج البيضاء المنتسقة فقدره ٦٣ ألف طير ويعطي ٨٨ طناً سنوياً.

زين الأسد في غرفة صناعة دمشق وريفها لدعم «جريح الوطن»



يمثل قوة وأملاً وثقلاً لجيل واع متعاون وفعال يضع بصمة إيجابية لرؤية مستقبلية أفضل لتجاوز آثار الأزمة. وتشمل هذه المبادرة جهوداً مكثفة في إعادة تأهيل شريحة واسعة من إصابات الجرحى.

السوري وعناصر الشرطة. وبحسب بيان لغرفة، تلقت «الوطن» نسخة إلكترونية منه، شكر رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها زين الأسد على هذه الفتحة الكريمة، وقدم نعماً مادية لهذه المبادرة، وأشاد بهذه المبادرة وبالفريق الشبابي الذي



وريفها سامر الدبس وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة، الأنسة زين الأسد وفريق الشباب التطوعي من الأمانة السورية للتنمية يقدم مبادرة «جريح الوطن» التي تهدف إلى توفير الرعاية وضمان حياة كريمة ولافتة لجرحى الوطن من الجيش العربي

بهدف توفير الرعاية اللازمة للجرحى الذين قدموا الكثير من التضحيات وتوفير الرعاية اللائقة والتأهيل المناسب لتأمين حياة كريمة لهم استقبل رئيس غرفة صناعة دمشق

الوطن

مؤشرات لاقترب أزمة غاز في طرطوس والتموين تنفي

طرطوس - محمد حسين

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس حسان حسام الدين توفر الغاز المنزلي في المحافظة تافياً وجود أزمة حالياً في هذه المادة المهمة. وعن شكاوى البعض من عدم توافرها كما ينبغي أشار حسام إلى أن هناك بعض الإجراءات تم اتخاذها كي لا تحدث أي أزمة لاحقاً وأهمها مراقبة عمل المطاعم لمنع من استخدام الغاز المنزلي والتزامها بالعقوبات الخاصة بعملها كاشفاً عن ضبوط تم تنظيمها بحق المخالفين.

وعن عمل المديرية أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس أن عدد الضبوط المنظمة وفق قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس خلال الشهر الفائت بلغ ٢٩٣ ضبطاً منها ٢٠٣ ضبوط نسوية و٩٠ ضبطاً محالاً للمحكمة على حين بلغ عدد العيّنات ٩٠ عينة تبين تطابق ١٠١ عينة منها ١٥ مخالفة وبلا يزال ١١ عينة قيد التفسيق.

أما الإغلاقات خلال الفترة نفسها فبلغت ٣٩ إغلاقاً شملت ٢٢ محل سماعة ومشروبات روحية عدد ٥ والنيسة واحد ومطعمين ومحل أزهار بسبب وجود مواد غير معروفة المصدر (مهربة) ومحل حلويات و٤ محال خضري وفواكه.

وتوزعت الضبوط على عدم الإعلان عن الأسعار وعدم وجود قوائم البيع بسعر زائد ومخالفة المواصفات. أما عما يخص الأفران فبين حسام أن عدد ضبوط الأفران بلغ ٦٠ ضبطاً خلال هذا الشهر إضافة إلى ضبط ٩ كازيتي و٣ حالات تجار بالدقيق التميمي و٤ حالات اتجار بمواد الإغاثية إضافة إلى ٦ ضبوط بيع مواد منتهية الصلاحية.

يذكر أن الكثير من المواطنين تحدثوا عن أزمة غاز في المحافظة رغم النفي الرسمي لوجودها ويدلون على ذلك بتراجع عدد السيارات الجواله التي تباع الغاز وتطلق من مضاياها أغانٍ فيروزية كما جرت العادة وكما يبدو أن أزمة الغاز التي تشهدها اللاذقية حالياً بدأت تطل برأسها في طرطوس وتنتمي إلى يحدث ذلك فالغاز المنزلي ليس للمطابخ فقط بل هو قود التدفئة لشريحة واسعة من المواطنين.

كلام رسمي جداً

الزراعة المقصود.. تأخير زراعة شتول البطاطا في طرطوس إلى كانون الأول

البيضاء، إضافة إلى أن موسم الزراعة سيستمر من كانون الأول ولغاية شهر آذار حيث تكون درجة الحرارة مناسبة لنمو النبات وتشكل الدرنا.

٢٠١٨ لأسباب عدة منها: أن شتول البطاطا هي شتول منتجة مخبرياً ضمن أنابيب اختبار وهي حساسة للتغيرات المناخية، وتجنباً للحرارة المرتفعة خلال أشهر الصيف والخريف في منطقة الساحل، وللتلخص من النشاط الحشري خاصة حشرات المن والذبابة

إشارة لما ورد في جريدتكم الصادرة بالعدد رقم ٣٠٢٢ / تاريخ ١١/٧/٢٠١٨ تحت عنوان: (متعهد يؤخر زراعة شتول البطاطا في طرطوس)

تحيطكم علماً بأن المقصود بالتأخير هو تأخير موعد الزراعة في العام نفسه إلى شهر كانون الأول من عام

مدير المكتب الصحفي
بوزارة الزراعة